



مجلة البحوث المالية والتجارية

المجلد (21) - العدد الرابع - أكتوبر 2020



أثر الاعتراف بأصول البنك وفقاً لمعايير القيمة العادلة على القيمة

السوقية لأسهم البنوك التجارية

المقيدة بالبورصة المصرية

بحث مستخلص من رسالة دكتوراه

**in Accordance The Effect of Recognizing the Bank's Assets
with Fair Value Standards on the Market Value of the
Commercial Bank's Stocks Listed on the Egyptian Stock
Exchange**

الباحث

عمرو رزق القطان

باحث لدرجة دكتوراه الفلسفة في إدارة المحاسبة

dr.amrelkattan@com.psu.edu.eg

إشراف

دكتورة

منى بسيوني

المدرس بقسم المحاسبة والمراجعة

بكلية التجارة - جامعة بورسعيد

الاستاذ الدكتور

محمد عبد الرحمن العايدى

عميد كلية التجارة السابق ببورسعيد

استاذ المحاسبة المتفرغ

بكلية التجارة - جامعة بورسعيد

الملخص

استهدف هذا البحث قياس أثر تطبيق معايير القيمة العادلة عند الاعتراف بقياس الأصول على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية، وقد بلغ عدد البنوك المقيدة بالبورصة المصرية 9 بنوك وهم: بنك البركة، وكريدي أجريكول، والتعمير والإسكان، ومصرف أبو ظبي الإسلامي، والتجاري الدولي، والمصري الخليجي، وقطر الوطني الأهلي، وفيسل الإسلامي، والمصري لتنمية الصادرات. وتم تحليل بيانات الأصول والالتزامات وصافي حقوق الملكية والقيم العادلة لأسم تلك البنوك والتغير في تلك القيم خلال الفترة من عام 2015 وحتى 2019. يلي ذلك إجراء تحليل لبيان أثر أبعاد معايير القيمة العادلة على القيمة السوقية باستخدام نموذج المعادلات الهيكلية SEM بواسطة برنامج AMOS V.25.

توصل الباحث إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لأبعاد تطبيق معايير القيمة العادلة عند الاعتراف بالأصول في الميزانية والمتمثلة في التغير في الأصول، على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية، كما تم التوصل إلى وجود علاقة ارتباط معنوية إيجابية بين التغير في الأصول، والتغير في القيم السوقية لأسهم البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية مما يدل على التأثير المتبادل الإيجابي لكل منهما على الآخر.



Abstract:

This research aims to measure the effect of applying fair value standards when recognizing and measuring assets on the market value of the shares of commercial banks listed on the Egyptian Stock Exchange. Al Baraka Bank, Credit Agricole, Construction and Housing, Abu Dhabi Islamic Bank, Commercial International Bank, Egyptian Gulf Bank and Qatar National Al-Ahly, Faisal Islamic, and Export Development Bank of Egypt. The data of assets, liabilities, net equity and fair values of the name of these banks and the change in those values during the period from 2015 to 2019 were analyzed. An analysis follows to show the effect of the dimensions of the fair value standards on the market value using the AMOS V.25EM model.

The researcher found that there is a significant positive impact of the dimension of the application of the fair value criteria when recognizing the assets in balance sheet represented in the change in assets, on the market value of the shares of commercial banks listed on the Egyptian Stock Exchange, as it was found that there is a positive relationship between the values and the correlation between the values. The market share of the shares of commercial banks listed on the Egyptian Stock Exchange, which indicates the positive mutual influence on each other's.

المقدمة

لقد شكّل تطوّر المعايير الدولية للمحاسبة المالية بشكل ملزم للعديد من الوحدات الاقتصادية في جميع دول العالم تحدياً كبيراً بالنسبة للمحاسبين والمحللين الماليين بسبب تركيز معايير القيمة العادلة كوسيلة لتحسين أساليب العرض لنتائج الأعمال لتلك الوحدات الاقتصادية، فرغم أهمية استخدام القيمة العادلة في قياس بعض الأصول لإبراز معلومات أكثر ملاءمة لمستخدمي المعلومات المالية إلا أن استخدامها في بعض الأسواق التي تحكمها المضاربات أو استخدامها في ظل التحديات الاقتصادية المتتالية التي يمر بها العالم والتي أصبحت مدار اهتمام وتساؤلات.

ومن المعلوم أن العالم بدأ مؤخراً يعاني من أزمة مالية اقتصادية جديدة نتيجة جائحة فيروس كورونا المستجد وفي الواقع يعتبر القطاع المصرفي بشكل خاص الأكثر تأثراً بهذه الأزمة بشكل متسارع وغير مسبق، إذ أن القطاع المصرفي يعد أحد الركائز الرئيسية لاقتصاديات الدول ويلبها جميع القطاعات الأخرى في التأثير بتلك الأزمات، ومن هذه الحقائق تبادر لذهن الباحث سؤال مفاده: ما أثر الاعتراف بأصول البنك وفقاً لمعايير القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية في ضوء تلك الأزمات.

والسبب في تبادر هذا السؤال بشكله الحالي هو ضرورة تقييم أهمية استخدام محاسبة القيمة العادلة في ظل تلك التحديات التي يمر بها الاقتصاد العالمي (Chien-Chiang Lee & Meng-Fen Hsieh, 2018) وخاصة أن القطاع المصرفي من أكثر القطاعات تأثراً بتلك التحديات بشكل مباشر كونه من أهم القطاعات التي يتوقع أن يكون لمحاسبة القيمة العادلة أثر على بياناته المالية (Barlev, B. and Haddad, J. R., 2017).



أولاً: طبيعة المشكلة:

ان قيام العديد من المؤسسات الدولية المنظمة لمعايير المحاسبة بإصدار معايير تتطلب الاعتراف الأصول بالقيمة العادلة والتغييرات الدورية التي تطرأ عليها، ومع تطور قواعد المحاسبة الخاصة بها، تم اخضاع العديد من مبالغ الأصول بالميزانية العمومية للتطبيق الجزئي لقواعد القيمة العادلة التي تعتمد على ظروف خاصة بما في ذلك انخفاض القيمة، ومدى ارتباط الاعتراف بالأصول وفقاً لمعايير القيمة العادلة بالقيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية (الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري).

كما أشارت العديد من المجالس المهنية الدولية مثل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة الدولية إلى تعديلات مست بعض المعايير المحاسبية الدولية والتي تؤدي اتباع محاسبة القيمة العادلة كأساس للاستحقاق وتطرت إلى تطبيق مفهوم الدخل الشامل والدخل الاقتصادي والابتعاد عن الأساليب التقليدية المتبعة

ونتيجة لتلك الضغوطات بدأ التوجه نحو تطبيق معايير المحاسبة عن القيمة العادلة كمطلب أساسي في إثبات معالجة الاحداث والعمليات المالية كي تكون أكثر دقة وأقرب الى الواقع الفعلي وفقاً للظروف السائدة، بما يحقق كفاءة ومصداقية البيانات المالية المنشورة (Anne Beatty, 2018).

الامر الذي حدا بالجهات المهنية المختصة الى إصدار معايير محاسبية تلبى الاحتياجات المستمرة التي تتزامن مع التطور الكبير على الصعيد المالي الدولي خاصة فيما يتعلق بتطبيق معايير المحاسبة عن القيمة العادلة، حيث أصدرت الجهات المهنية المختصة ومنها، مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الأسس التي تتطلب الاعتراف ببعض التغييرات التي تطرأ على الأدوات المالية وتأثر العديد من البنود بتلك التغييرات مثل بنود قائمة الدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية (Chambers, 2018A).

ثانياً: أهمية البحث

تنبع أهمية الدراسة من أهمية القطاع المصرفي بجمهورية مصر العربية، حيث يمثل القطاع المصرفي عصباً أساسياً وركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد من منطلق أن القطاع المصرفي يعمل على وضع السياسة النقدية بالدولة ومراقبة تنفيذ تلك السياسة، ويجب الإشارة الى أن القطاع

المصرفي يمثل ركيزة لجميع قطاعات الأعمال بالدولة في ضوء حجم السوق وإمكانات التوسع ضمن خطط الشمول المالي التي تعمل عليها الحكومة المصرية، حيث يمثل متعاملو البنوك المصرية الحاليون نحو 33% فقط من إجمالي سكان الدولة الذين يصل تعدادهم لنحو 100 مليون مواطن (البنك المركزي المصري).

ويعتقد الباحث مما سبق بأنه إن استطاع بيان أثر الاعتراف بأصول الميزانية العمومية للبنوك التجارية وفقاً لمعايير القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية في ضوء التحديات التي يمر بها القطاع المصرفي المصري واقتراح التوصيات الملائمة فإنه قد يسهم ولو بشكل متواضع بجعل القطاع المصرفي على جاهزية لمجابهة هذه التحديات والتحوط لها مما قد يقوي بنية البنوك التجارية العاملة بجمهورية مصر العربية بشكل عام وقد يكون له انعكاس إيجابي على جميع الأسواق بقطاع الأعمال والذي سوف يسهم بشكل إيجابي في رفع سوية الاقتصاد الوطني وتجنبه قد الإمكان الآثار السلبية لهذه التحديات.

ثالثاً: أهداف البحث

في ضوء طبيعة البحث وأهميته ومفاهيم عنوانه يتركز الهدف الرئيسي للبحث حول تحليل أثر بأرقام الأصول بالميزانية العمومية وفقاً لمعايير القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية وعوائد تلك الأسهم من صافي الربح وذلك للبنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية ويتفرع من الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية تتمثل في الآتي:

- أ. مناقشة الآراء العالمية حول مسألة ملاءمة معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية عن الاعتراف بالأصول
- ب. محاولة معرفة أثر معايير القيمة العادلة على الاعتراف بأرقام الأصول بالقوائم المالية للبنوك التجارية في ظل التحديات الاقتصادية الحالية
- ج. الوقوف على متطلبات عرض الأدوات المالية والإفصاح عنها وتصنيفها وكيفية الاعتراف بها وقياسها.
- د. الوقوف على المعالجات المحاسبية لأصول الميزانية من خلال المعايير المحاسبية عن القيمة العادلة وأثرها على كل من صافي الدخل وحقوق المساهمين.
- هـ. الوقوف على أثر التغيرات في بنود القوائم المالية على عائد السهم السوقي عائد السهم من صافي الربح.



و. تطَبِّقُ الْمَعَايِيرِ الْمُحَاسِبِيَّةَ عَنِ الْقِيَمَةِ الْعَادِلَةِ عَلَى الْبُنُوكِ التِّجَارِيَّةِ بِجُمْهُورِيَّةِ مِصْرِ الْعَرَبِيَّةِ
بِغِيَةِ تَبْيَانِ أَهْمِيَّةِ وَفَاعِلِيَّةِ هَذَا التَّطْبِيقِ وَأَثَرِهِ عَلَى الْقِيَمَةِ السُّوقِيَّةِ لِأَسْهُمِ تِلْكَ الْبُنُوكِ الْمُقَيَّدَةِ
فِي الْبُورْصَةِ الْمِصْرِيَّةِ.

رابعاً: فروض البحث

في ضوء طبيعة البحث وأهميته ومفاهيم عنوانه، ولإجابة على مشكلة الدراسة يتمثل الفرض
الرئيس للبحث في الآتي:

يوجد تأثير معنوي إيجابي للتغير في أرقام الأصول المعترف بها بالميزانية العمومية على
القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية والذي ينبثق منه الفرضين
الآتيين:

الفرض الأول:

توجد هناك تأثير إيجابي معنوي لتطبيق معايير القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم
البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية، وينبثق من هذا الفرض الرئيس ستة فروض فرعية
ليبين طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث:

1. هناك علاقة ارتباط معنوية ايجابية طردية بين التغير في الأصول للبنوك التجارية كمتغير مستقل والتغير في القيمة السوقية كمتغير تابع.
2. توجد علاقة ارتباط معنوية ايجابية طردية بين التغير في الالتزامات للبنوك التجارية كمتغير مستقل والتغير في القيمة السوقية كمتغير تابع.
3. توجد علاقة ارتباط معنوية ايجابية طردية بين التغير في حقوق المساهمين كمتغير مستقل والتغير في القيمة السوقية كمتغير تابع.
4. توجد علاقة ارتباط معنوية ايجابية طردية بين التغير في الأصول للبنوك التجارية كمتغير مستقل والتغير في الالتزامات للبنوك التجارية كمتغير مستقل.
5. توجد علاقة ارتباط معنوية ايجابية طردية بين التغير في الأصول للبنوك التجارية كمتغير مستقل والتغير في حقوق المساهمين كمتغير مستقل.
6. توجد علاقة ارتباط معنوية ايجابية طردية بين التغير في الالتزامات للبنوك التجارية كمتغير مستقل والتغير في حقوق المساهمين كمتغير مستقل.

الفرض الثاني:

يؤثر تطبيق معايير القيمة العادلة للأدوات المالية إيجاباً على عائد السهم من صافي الربح للبنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية.

خامساً: منهج البحث

سوف يركز البحث على استخدام المناهج العلمية المستحدثة والأساليب البحثية المتعارف عليها لتحقيق الهدف من البحث، وفي ذلك يستخدم الباحث المنهج العلمي المعاصر القائم على المزج بين المنهج العلمي الاستقرائي والمنهج الاستنباطي.

أ. المنهج الاستقرائي: حيث يحاول هذا المنهج الى استقراء العديد من الكتب والأبحاث والدوريات المنشورة والموسوعات العلمية المرتبطة بالموضوع بالإضافة للنشرات العلمية بموضوع البحث واستخدام محركات وأدوات البحث على شبكة الانترنت وكذلك الاطلاع على أحدث أساليب المحاسبة في البنوك التجارية بهذا الصدد.

ب. المنهج الاستنباطي: حيث يعتمد هذا المنهج على إثبات فروض البحث والتعرف على أهم الأسس الواجب توافرها لتقييم أثر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة بشكل فعال في ظل التأثيرات والتغيرات المستمرة على القيم السوقية لأسهم البنوك التجارية، ومدى نجاح الدراسة العملية المقترحة في هذا التطبيق المقترح على البنوك التجارية.

سادساً: حدود البحث

انطلاقاً من مشكلة البحث وأهميته وأهدافه وافتراضاته، فإن حدود ومجال البحث سوف تتمثل

في التالي:

أ. سوف تطبق الدراسة على البيانات المالية المنشورة للبنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية لتداول الأوراق المالية خلال سلسلة زمنية اعتباراً من عام 2015 وحتى عام 2019.

ب. سوف تقتصر الدراسة على دراسة الأدوات المالية الأساسية، وهي أدوات حقوق الملكية (الأسهم) وأدوات الدين (السندات) من خلال مؤشر البورصة المصري EGX 30.

ج. سوف تترجم عملة بيانات القوائم المالية للبنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية في الدراسة لتصبح جميعها بعملة الجنية المصري وذلك لإمكانية القياس وإجراء المقارنات اللازمة.



سابعاً: خطة البحث

الفصل الأول: رؤية متكاملة لأثر الاعتراف بأصول البنك وفقاً لمعايير القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية

المبحث الأول: رؤية متكاملة لمعايير القيمة العادلة لأسهم البنوك التجارية

المبحث الثاني: مشاكل وتحديات تطبيق معايير القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية المحاسبية

الفصل الثاني: عناصر المدخل المحاسبي لأثر الاعتراف بأصول البنك وفقاً لمعايير القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية

المبحث الأول: أهداف ومتطلبات ومزايا تطبيق المدخل المحاسبي المقترح لأثر الاعتراف بأصول البنك على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية.

المبحث الثاني: الهيكل التطبيقي للمدخل المحاسبي لأثر الاعتراف بأصول البنك على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية..

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر الاعتراف بأصول البنك وفقاً لمعايير القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية

الفصل الأول

رؤية متكاملة لأثر الاعتراف بأصول البنك وفقاً لمعايير القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية

مقدمة

وفي هذا الفصل يناقش الباحث أثر الاعتراف بأصول البنك وفقاً لمعايير القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية في الفكر المحاسبي من خلال عرض بانوراما عن المعايير والمفاهيم المختلفة للقيمة العادلة وتأثيرها على القيم السوقية لأسهم البنوك التجارية ومدى تأثير التطبيق العملي لهذه المعايير على القيم السوقية لأسهم البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية، ومن ثم الختام بدراسة انتقادية لأثر هذا التطبيق من خلال التحليل العلمي وإظهار النواحي الإيجابية والسلبية لتلك الدراسة.

وينقسم الفصل الأول إلى مبحثين لعرض العديد من التحديات التي تواجه الاعتراف بالأصول وفقاً لمعايير القيمة العادلة وأثر ذلك على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية وعلى النحو التالي:

المبحث الأول: رؤية متكاملة لمعايير القيمة العادلة لأسهم البنوك التجارية

المبحث الثاني: مشاكل وتحديات تطبيق معايير القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية المحاسبية

المبحث الأول: رؤية متكاملة لمعايير القيمة العادلة لأسهم البنوك التجارية

المفاهيم المتعلقة بالقيمة العادلة

عرفت القيمة العادلة منذ نشأتها كمدخل للقياس المحاسبي بأنها قيمة النقد المتوقع الحصول عليه في حال تم بيع الأصل بتاريخ اعداد القوائم المالية (Chambers, A., 2018) ، كما عرفت القيمة العادلة بأنها "المبلغ الذي يمكن من خلاله تبادل أصل أو تسوية التزام بين طرفين مستقلين لديهما معرفة وبينة بالمعلومات المتعلقة بالمعاملة وراغبين في عقدها وتتم في ظروف طبيعية وفقاً لآليات السوق"، أما الجهات المهنية المهمة بإصدار المعايير المحاسبية مثل (FASB, IASB) فقد قدمت تعريفاً خرجت به عن المفهوم الذي قام بتقديمه مؤسسو القيمة العادلة في التعريفات السابقة.

فقد عرف (FASB) القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي تقبله أطراف ذو معرفة ولديهم رغبة لمبادلة أصل أو تسوية التزام في عمليات لا تشمل أطراف ذات علاقة مع بعضها (FASB, 2016)، أما مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) فقد قدم تعريفاً مشابهاً حيث عرف القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن أن يتم مبادلة الأصل به أو تسديد التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت أو في إطار متوازن أو في ظل ظروف طبيعية أو بين طرفين مستقلين حيث تتم الصفقة في إطار متوازن.

أصل تسمية القيمة العادلة

أن عبارة fair value، المستعملة في اللغة الإنجليزية تدفع إلى الرغبة في المعاملة العادلة والثروة الحقيقية true worth للاعتراف بها وتأمينها، فهي تنقل جوهر الحقيقة والاستقامة فما إمكانية الاعتراض أن يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية باستعمالها؟ ظاهرياً، تبدو ملائمة كمقياس أولي.



مفهوم القيمة العادلة: تعرف القيمة العادلة بأنها "القيمة التي يتم من خلالها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في عقد صفقة تتم وفقا لآلية السوق (2017 Urooj Khan) اهداف استخدام القيمة العادلة

أن مستخدمي المعلومات المالية يحتاجون إلى معلومات ملاءمة وموثوقة وقابلة للمقارنة للتقييم المركز المالي للوحدة الاقتصادية ونتيجة اعمالها وذلك لتكون هذه المعلومات مفيدة لهم لاتخاذ القرارات الاقتصادية، ونجد أن معلومات القيمة العادلة واسعة الاستخدام ولها المزايا الاتية (Olfa Riahi and Walid Khoufi, (2016))

أولاً: اظهر بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الاقرب إلى الواقع في تاريخ اعداد المركز المالي. ثانياً: إذا تم تقييم الأصول والالتزامات على أساس القيمة العادلة فأنها تعبر عن المركز الاقتصادي لأنه اخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار

ثالثا: يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال

رابعاً: تساعد معلومات القيمة العادلة في اجراء المقارنات بين الوحدات الاقتصادية المتشابهة والتي تستخدم معايير القيمة العادلة في القياس والإفصاح

خامساً: أن القيمة العادلة لها قدرة تنبؤية أكبر لأنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية

المعلومات المتعلقة بمعايير محاسبة القيمة العادلة

تقوم العديد من المؤسسات الدولية المنظمة لمعايير المحاسبة بإصدار معايير تتطلب الاعتراف بمبالغ قائمة المركز المالي بالقيمة الثابتة والتغيرات في قيمها الثابتة للدخل، ومع تطور قواعد المحاسبة الخاصة بها، تم اخضاع العديد من مبالغ قائمة المركز المالي الأخرى للتطبيق الجزئي لقواعد القيمة العادلة التي تعتمد على ظروف خاصة بما في ذلك انخفاض او اضمحلال قيمة الأصول، وإمكانية استخدام المشتق في تحوط تغييرات القسمة العادلة مثل: القروض، المخزون، ودفعات عقد الايجار الثابتة (1).1 (Allatt, G. (2017))

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

صنف معيار التقرير المالي الدولي رقم 13 التسلسل الهرمي للقيمة العادلة إلى ثلاثة مستويات وفق المعلومات المستخدمة في طرق التقييم بهدف زيادة الاتساق والقابلية للمقارنة في القياس والإفصاح 72 IFRS 13, Paragraph

حيث يعطي هذا التسلسل الهرمي الأولوية للأسعار المعلنة وغير المعدلة في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات.

الفصل الثاني: عناصر المدخل المحاسبي لأثر الاعتراف بأصول البنك وفقاً لمعايير القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية

تمهيد

تبرز أهمية العلاقة بين القيمة العادلة والقيم السوقية لأسهم البنوك التجارية في بيان مدى نية البنوك التجارية الالتزام بمتطلبات القياس والإفصاح عن القيمة العادلة لممتلكاتها الرئيسية وحفاظ القروض لديها، وبشكل خاص فإن الدراسة تبحث عن أهم التحديات التي تواجه البنوك التجارية لتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وأثر ذلك على القيم السوقية لأسهمها المقيدة بالبورصة المصرية

ويساهم تطبيق معايير القيمة العادلة في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف فئات المستخدمين، وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية، كما أنها تساهم في جعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة مع المعلومات للوحدات الاقتصادية الأخرى وبين القوائم المالية للوحدة الاقتصادية نفسها لفترات زمنية متعددة.

وينقسم الفصل الثاني إلى مبحثين لعرض عناصر المدخل المحاسبي المقترح، يعرض المبحث الأول أهداف ومتطلبات ومزايا تطبيق المدخل المحاسبي المقترح، أما المبحث الثاني فيعرض الهيكل التطبيقي للمدخل المحاسبي والمقترح تمهيداً للفصل الثالث الذي يعرض الدراسة الميدانية. المبحث الأول: أهداف ومتطلبات ومزايا تطبيق المدخل المحاسبي المقترح لأثر الاعتراف بأصول البنك على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية.

يقصد بأهداف ومقومات تطبيق المعايير ما ينبغي القيام به من أجل تهيئة واعداد البيئة المحلية في مختلف جوانبها، كما ينبغي لأي دولة تريد تطبيق المعايير لابد لها من توفر عدة



مقومات فيها لكي تندمج بالبيئة الدّوَلِيَّة، وتطَبِّق المَعَايِير الدّوَلِيَّة لإعداد التقارير المَالِيَّة IFRS، حيثُ هدفت دراسة Guggiola, G., 2016، إلى التعرف على مقومات تطَبِّق المَعَايِير، وهي كما يلي:

- أ. بيئة تتصف بالعولمة او في طَرِيقها إلى البيئة العولمة، ويعني هَذَا أن تتوافق مع البيئة العالمية، أي أن تتوافق مع صفات العولمة وبيئتها من حيث الانضمام إلى الوحدات الاقتصادية الدّوَلِيَّة او ذات الصبغة الدّوَلِيَّة وفي مقدمتها منظمّة التجارة الدّوَلِيَّة.
- ب. تكييف التشريعات والقوانين والأنظمة وتعديلها بما يتوافق مع المتطلبات الدّوَلِيَّة وإزالة أي تعارض او عدم تطابق معها بحيثُ يسهل تطَبِّق المَعَايِير الدّوَلِيَّة في مجالات التجارة والمحاسبة وغيرها
- ج. أن تكون البيئة الاقتصادية للدّوَلَة هي بيئة البنوك التجارية وهذا يتراجع دور الدّوَلَة إلى كونه دوراً تنظيمياً وتنسيقياً وليس دوراً قائداً او موجهاً او مسيطراً او مالكاً.
- د. التكييف المهني لممارسي المهنة في الدّوَلِيَّة، والمقصود بالتكيف المهني هو التدريب على تطَبِّق واستخدام المَعَايِير الدّوَلِيَّة، ومراجعة القوائم المَالِيَّة والمعدّة وفقاً لهذه المَعَايِير، متطلبات التوافق المحاسبي الدّوَلِي لتبني تطَبِّق المَعَايِير الدّوَلِيَّة لإعداد التقارير المَالِيَّة

IFRS

ويجب الإفصاح عن بيانات ومعلومات القيمة العادلة للأصول في الإفصاحات المتممة الخاصة بالقوائم المَالِيَّة بشكل واضح كما هو موضح بالنقاط التالية (IFRS 2018):

أولاً: الإفصاح عن القيمة العادلة في نهاية فترة اعداد التقارير، وتوضيح اسباب القياس ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، والإفصاح عن مبالغ التحويلات بين المستوى الأول والثاني واسباب التحويل، والإفصاح عن الاستخدام الافضل للأصل غير المالي بهدف بيان سبب الاستخدام بتلك الطريقة او المختلفة.

ثانياً: الإفصاح عن اساليب التقييم والمعلومات المستخدمة في المستوى الثاني والثالث، والإفصاح عن اي تغيرات في اساليب التقييم واسباب التغير، والإفصاح عن المستوى الثالث فيما يتعلّق

بالمعلومات الكمية عن المعلومات غير الملاحظة المؤثرة، وغرض الإفصاح الكمي المطلوب في شكل جداول ما لم يكن هناك شكل آخر أكثر ملائمة.

ثالثاً: عند الإفصاح عن القيمة العادلة في المستوى الثالث فإنه يجب الإفصاح عن إجمالي الأرباح أو الخسائر للفترة والمعترف بها في الربح أو الخسارة، وكذلك العنصر الرئيسي الذي تم الاعتراف بتلك الأرباح أو الخسائر فيه، وايضاً الإفصاح عن إجمالي الأرباح أو الخسائر للفترة والمعترف بها في الدخل الشامل وكذلك العنصر الرئيسي الذي تم الاعتراف بتلك الأرباح أو الخسائر فيه، بالإضافة إلى الإفصاح عن قيم التحويلات من أو إلى المستوى الثالث، واسباب التحويل

المبحث الثاني: الهيكل التطبيقي للمدخل المحاسبي لأثر الاعتراف بأصول البنك على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية..

تهدف معايير المدخل المحاسبي لدراسة أثر الاعتراف بأصول البنك وفقاً للقيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية إلى خدمة المتعاملين بالقوائم المالية سواء كانوا ملاكاً أو باحثين أو حتى المحللين الماليين لكي تلبي حاجاتهم للمعلومات والتقارير الموضوعية التي تتميز بملائمتها لما ينوي اتخاذه من قرارات والتي لا بد وأن تمتاز بالمصداقية وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأوضاع المالية والتي بناءً عليها يتم التعرف على نتيجة ما تم اتخاذه من قرارات إقتصادية كانت أم إدارية.

يُمكن أن تتبلور أساليب المدخل المحاسبي المقترح في العديد من المفاهيم والأساليب الواجب توضيحها والتي يُمكن عرضها في المطالبين الآتيين:

المطلب الأول: أسلوب القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية
تعتبر القيم السوقية أحد المؤشرات الدالة على مدى جودة الإيرادات التي تحققها الوحدة الاقتصادية المالية بالإضافة إلى بيان مدى نجاح طاقمها في إدارة أنشطتها التشغيلية. وتقاس تلك القيم بعدد الأسهم العادية التي تحوزها الوحدة الاقتصادية مضاعفاً بقيمة كل سهم على حدة في فترة زمنية محددة.

ويُمكن عرض أساليب المدخل المحاسبي لأثر تطبيق معايير القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية على النحو التالي:



أولاً: أسلوب العوائد السوقية وعلاقتها بتوزيع الأرباح

يهتم المستثمرين عند تحديد اتجاه استثماراتهم بالاشتراك في أحد الوحدات الاقتصادية المدرجة بالبورصة المصرية صاحبة الأسهم بمدي العوائد التي تحقق الوحدة الاقتصادية وسياستها في توزيع تلك الأرباح في المجالات التي تعود بالفائدة علي المستثمر وعليها سيان، وعن الفترة الزمنية التي تقوم فيها بتوزيع تلك الأرباح ورغبة المستثمر ذاته عما إذا كان يسعى للحصول علي تلك العائدات بصورة دورية سريعة أو في نهاية كل سنة مالية وفقاً للاحتياجات الشخصية للمستثمر إذا كان يرغب في الاستثمار طويل الأجل أم يسعى للحصول علي فائدة تلبى الأمور الحياتية الاعتيادية اليومية أو في بعض الأحيان إذا يسعى في النهاية ليتملك جزء من الأسهم يتيح له الشراكة وأن يكون من صانعي القرارات بها (Mezbah Uddin ahmed, Ruslan) (Sabirzyanov, Romzie Rosman, (2016)

ثانياً: أسلوب تقييم الأسهم وأسعارها السوقية

أ. تقييم أسهم البنوك التجارية السوقية: تعد الأسهم العادية أحد أوجه التملك في الوحدة الاقتصادية المدرجة بالبورصة، إذ يعتبر المستثمر الذي يقوم باتباع عدداً من الأسهم، ممتلكاً لجزءاً منها يتحدد بقيمة ما يمتلكه من أسهم طرحت للبيع فيكون مالكا لكل ما تحويه الوحدة الاقتصادية بقدر ما يملك من أسهم تمنحه الحق في الاشتراك في أي من الأرباح الداخلة لها وبالتالي فتتوافر العلاقة الطردية بين ما يمتلكه من أسهم وبين حصته التي يمتلكها منها فكلما ذات عدد الأسهم ذات تلك الحصة. كما تمنحه ملكية هذه الأسهم الحق في القرارات التي تتخذها الوحدة الاقتصادية بالقدر الذي يمنح له من أعداد الأسهم التي تقوم بتقييمها وفقاً لقوائمها المالية ومتابعة أسعارها السوقية التي تنشر في البورصة للبيع للمستثمرين، وهي من أبرز الاستثمارات التي تطرح بالأسواق المالية ملائمة للمحاسبة بالقيم العادلة إذ أنها تعزز بكونها موثقة بوثائق خارجية تصدر من جهات موثوق فيها وهي الأسواق المالية العلنية.

ب. عوامل تحديد أسعار الأسهم السوقية: تتأثر أسعار الأسهم السوقية بالعديد من العوامل وأن كان أهمها هو قوى العرض والطلب للسهم بالأسواق المالية، بالوصول إلى متوسط أعلى وأدنى الأسعار التي يتم دفعها قيمة للسهم يتحدد سعره السوقي وهو السعر الذي

يكن المستثمر على استعداد لدفعه قيمة للسهم الواحد المطروح (Gharbi, Leila)
(2016)

ومن خلاله يتم متابعة الأرباح التي حققتها الوحدة الاقتصادية في سنواتها السابقة والمقدر تحقيقه في سنواتها التالية مع الأخذ بالاعتبار السعر الحالي للسهم ومراجعة نسب العرض والطلب على الأسهم التي تقوم وحدة اقتصادية معينة بذاتها بطرحها والظروف الاقتصادية التي تعمل بها بالإضافة إلى المعلومات المالية (Felix Schneider, Hung Tran, (2015)

ثالثاً: أسلوب النماذج المختلفة لتقييم الأسهم العادية

أ. نموذج القيمة الدفترية: وفي هذا النموذج لا تمثل القيمة الدفترية للسهم قيمته الحقيقية إذ أنها تعتمد في أساسها على التكلفة التاريخية الأمر الذي يدعوها إلى إهمال بعض الجوانب التي تعكس التقدم الحقيقي للوحدة الاقتصادية من توسعات أو نمو أو تنبؤات بالتقدم المستقبلي.

ب. نموذج القيم السوقية: ويتم من خلاله تجديد حقوق الملكية التي تفرضها التزامات القيمة السوقية وأصول الوحدة الاقتصادية وعلى الرغم من الأهمية التي يحوزها هذا النموذج إلا أنه يحتوي على عدداً من السلبيات والتي أهمها إهماله لكيانها كمجموعة قد تزيد القيمة الحقيقية السوقية للسهم إذ يتمثل هذا الكيان في مدي الشهرة التي تحوزها الوحدة الاقتصادية وطبيعة عملها وملائمته للبيئة الاقتصادية المقامة فيها وهو ما يسمى بآثر التفاعل المتبادل.

ج. نموذج القيمة الحالية: ويعتمد هذا النموذج على ما يتم خصمه من تدفقات الأنشطة الرئيسية للوحدة الاقتصادية بنسب مناسبة يظهرها معامل الخطر الذي يتنبأ بالخطر التي ممكن أن تتعرض له الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة الأمر الذي يتعارض مع مبدأ الاستمرارية التي تقوم عليها أسواق الأسهم.



الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر الاعتراف بأصول البنك وفقاً لمعايير القيمة العادلة على

القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية

مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع وعينة البحث في جميع البنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية، وعددهم (9) بنوك كما هو موضح بالجدول رقم (1).

جدول رقم (1) البنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية

اسم البنك	مسلسل
بنك البركة - مصر (SAUD)	1
كريدي أجريكول - مصر (CIEB)	2
بنك التعمير والاسكان (HDBK)	3
مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر (ADIB)	4
البنك التجاري الدولي - مصر (COMI)	5
البنك المصري الخليجي (EGBE)	6
بنك قطر الوطني الاهلي (QNBA)	7
بنك فيصل الإسلامي المصري (FAIT)	8
البنك المصري لتنمية الصادرات (EXPA)	9

المصدر: بيانات البورصة المصرية

شروط اختيار عينة البحث:

- تم اختيار عينة البحث بناء على أساس عدة اعتبارات كما يلي:
- أن تكون البنوك مدرجة بالبورصة المصرية خلال سنوات الدراسة.
- توفر المعلومات المتمثلة في القوائم المالية.
- ألا يكون البنك قد تعرض لعملية اندماج أو استحواذ خلال فترة الدراسة.

حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة في الخمس سنوات ابتداء من سنة 2015 الى 2019 وهي تعتبر فترة كافية لحساب متغيرات البحث أما فيما يتعلّق بالحدود المكانية في هذا البحث على جميع البنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية.

مصادر البيانات والمعلومات

بغرض تنفيذ أهداف البحث واختبار فروضه تم جمع المعطيات اللازمة المتمثلة في القوائم المالية والقيم العادلة وأسعار الأسهم السوقية للبنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية. بالاعتماد على التقارير المنشورة الصادرة عن البورصة المصرية خلال مدة البحث، وتم الحصول على هذه التقارير عن طريق المواقع الالكترونية الخاصة بالأسواق المالية كالتالي:

- بلتون المالية
- فاروس القابضة
- اتش اس بي سي
- سي آي كابيتال للبحوث
- النعيم القابضة
- هيرميس
- إن بي كا كابيتال
- جولفتينر
- العالمية للتأمين
- الشركة الاردنية الدولية للمشاركة البحرية
- مباشر تداول
- عكاظ للوساطة المالية والاستثمار
- نعيم للسمسرة مصر
- فاب للأوراق المالية
- الفا مينا
- جي بي مورجان لإدارة الأصول
- أرقام كابيتال



- برايم القابضة
- غولدمان ساكس
- النعيم القابضة
- رينيسانس كابيتال
- جنرال الكتريك
- غولدمان ساكس

وفيما يلي بيانات بقيمة إجمالي الأصول للبنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية عن الأعوام من 2015 وحتى عام 2019 وهي موضحة بالجدول التالي.

جدول (2) إجمالي الأصول للبنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية عن الأعوام من 2015 وحتى عام 2019

(القيمة بالآلاف جنيه المصري)

اسم البنك	2015	2016	2017	2018	2019
بنك البركة - مصر	28900029	42529591	50278975	62521248	72518112
كريدي أجريكول - مصر	31929752	46164174	45517084	53559002	50501353
بنك التعمير والاسكان	27287366	34050722	53823356	50748217	54219205
مصرف أبو ظبي الإسلامي	23588365	33228215	3741523	49406296	60324735
البنك التجاري الدولي	195379311	277678241	312179291	361313089	400050398
البنك المصري الخليجي	23359351	45164597	56275228	61627969	68391960
بنك قطر الوطني الاهلي	132816943	187802523	219606059	254588333	268920961
بنك فيصل الإسلامي	56745106	76670148	85025627	96394639	104369387
المصري لتنمية الصادرات	-	26426421	33250812	44950142	50832473

المصدر: القوائم المالية المعلنة للبنوك في تلك الفترة.

وفيما يلي بيانات بقيمة إجمالي الأصول للبنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية عن الأعوام من 2015 وحتى عام 2019 وهي موضحة بالجدول التالي.

جدول (3) إجمالي القيمة السوقية للبنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية عن الأعوام من 2015 وحتى عام 2019

(القيمة بالآلاف جنيه مصري)

اسم البنك	2015	2016	2017	2018	2019
بنك البركة - مصر	11.23	0.00	12.86	14.90	11.29
كريدي أجريكول - مصر	22.48	0.00	40.79	43.50	30.01
بنك التعمير والاسكان	25.91	0.00	43.09	52.69	42.54
مصرف أبو ظبي الإسلامي	7.01	3.49	7.15	12.21	12.81
البنك التجاري الدولي	43.18	68.21	82.93	80.82	77.94
البنك المصري الخليجي	1.22	0.00	0.98	0.87	0.58
بنك قطر الوطني الاهلي	33.09	0.00	41.56	46.68	14.67
بنك فيصل الإسلامي	13.71	7.29	1.24	12.91	15.86
البنك المصري لتنمية الصادرات	8.44	8.79	9.74	11.34	8.26

المصدر: القوائم المالية المعلنة للبنوك في تلك الفترة.



أ- التغيير في (المتغير المستقل) القيمة العادلة بالبنوك محل البحث:

1- إجمالي التغيير في الأصول:

جدول (4) إجمالي التغيير الأصول للبنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية عن الأعوام

من 2015 وحتى عام 2019

(القيمة بالآلاف جنيه مصري)

اسم البنك	2019	2018	2017	2016	2015
بنك البركة - مصر	9,996,864	12,242,273	7,749,384	13,629,562	28,900,029
كريدي أجريكول - مصر	(3,057,649)	8,041,918	(647,090)	14,234,422	31,929,752
بنك التعمير والاسكان	3,470,988	(3,075,139)	19,772,634	6,763,356	27,287,366
مصرف أبو ظبي الإسلامي	10,918,439	45,664,773	(29,486,692)	9,639,850	23,588,365
البنك التجاري الدولي	38,737,309	49,133,798	34,501,050	82,298,930	195,379,311
البنك المصري الخليجي	6,763,991	5,352,741	11,110,631	21,805,246	23,359,351
بنك قطر الوطني الاهلي	14,332,628	34,982,274	31,803,536	54,985,580	132,816,943
بنك فيصل الإسلامي	7,974,748	11,369,012	8,355,479	19,925,042	56,745,106
البنك المصري لتنمية الصادرات	5,882,331	11,699,330	6,824,391	#VALUE!	-

المصدر: من إعداد الباحث طبقاً للقوائم المالية المعلنة للبنوك في تلك الفترة.

2- إجمالي التغير في القيمة السوقية

جدول (5) إجمالي التغير في القيمة السوقية للبنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية عن

الأعوام من 2015 وحتى عام 2019

(القيمة بالآلاف جنيه مصري)

اسم البنك	2015	2016	2017	2018	2019
بنك البركة - مصر	11.23	-1.00	0.00	0.16	-0.24
كريدي أجريكول - مصر	22.48	-1.00	0.00	0.07	-0.31
بنك التعمير والاسكان	25.91	-1.00	0.00	0.22	-0.19
مصرف أبو ظبي الإسلامي	7.01	-0.50	1.05	0.71	0.05
البنك التجاري الدولي	43.18	0.58	0.22	-0.03	-0.04
البنك المصري الخليجي	1.22	-1.00	0.00	-0.11	-0.34
بنك قطر الوطني الاهلي	33.09	-1.00	0.00	0.12	-0.69
بنك فيصل الإسلامي	13.71	-0.47	-0.83	9.41	0.23
المصري لتنمية الصادرات	8.44	0.04	0.11	0.16	-0.27

المصدر: القوائم المالية المعلنة للبنوك في تلك الفترة.

نتائج الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري للبيانات المجمعة من قبل الباحث حول

متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة

- المتغير المستقل: محاسبة القيمة العادلة

الجدول (6) الوسط الحسابي والانحراف المعياري للبيانات المتعلقة بأبعاد المتغير المستقل

الرقم	البعد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
1	التغير في الأصول للبنوك التجارية	60,799,737	61071812.33219	60799736.8889	194585713.00

المصدر: مخرجات برنامج التحليل الاحصائي SPSS.

يوضح الجدول السابق أن الوسط الحسابي للتغير في الأصول للبنوك التجارية

(60,799,737) ألف جنيه مصري، بينما بلغت أدنى قيمة (60799736.8889) ألف جنيه



مصري، في حين بلغت أعلى قيمة (194585713.00). الوسط الحسابي للتغير في الأصول للبنوك التجارية (55,077,033) ألف جنيه مصري، بينما بلغت أدنى قيمة (55077033.3333) ألف جنيه مصري، في حين بلغت أعلى قيمة (172331436.00) المتغير التابع: التغير في القيمة السوقية

الجدول (7) الوسط الحسابي والانحراف المعياري للبيانات المتعلقة بالمتغير التابع

الرقم	البعد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
1	التغير في القيمة السوقية	4.2733	3.03136	-0.06	8.78

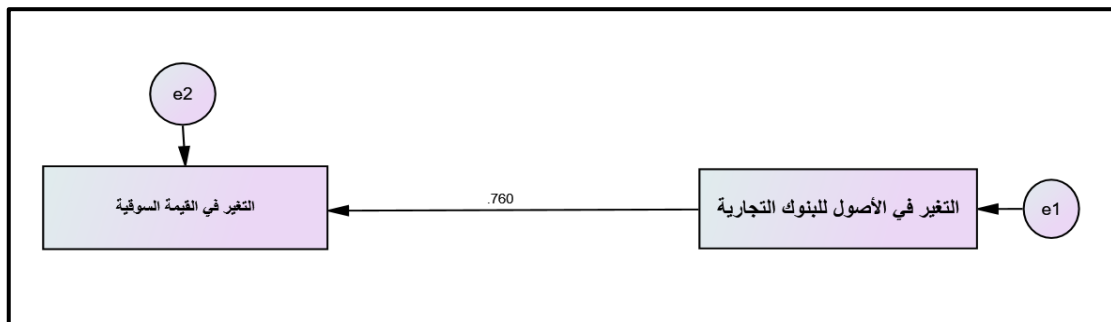
المصدر: مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

الوسط الحسابي للتغير في الأصول (4.2733) ألف جنيه مصري، بينما بلغت أدنى قيمة (-0.06) ألف جنيه مصري، في حين بلغت أعلى قيمة (8.78).

وللتعرف على معاملات الارتباط بين جميع متغيرات البحث سواء الأبعاد الفرعية للمتغير المستقل محاسبة القيمة العادلة والتي تتمثل في التغير في الأصول للبنوك التجارية، وأيضاً المتغير التابع التغير في القيمة السوقية.

تحليل الانحدار لقياس أثر التغير في الأصول للبنوك التجارية على التغير في القيمة السوقية

شكل (1) تحليل المسار لقياس أثر التغير في الأصول للبنوك التجارية على التغير في القيمة السوقية



المصدر: من إعداد الباحث في ضوء بيانات مخرجات التحليل الإحصائي بواسطة برنامج AMOS V.25

جدول (8) تحليل الانحدار لقياس أثر التغيير في الأصول للبنوك التجارية على التغيير في القيمة السوقية

النتيجة	المعنى P	النسبة الدرجة C.R	الخطأ المعيارى S.E	معامل المسار β	علاقة المسار
دالة احصائياً	0.000	2.534	0.801	0.760	التغيير في الأصول للبنوك التجارية -- < القيمة السوقية

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء بيانات مخرجات التحليل الاحصائي بواسطة برنامج AMOS V.25 تبين من خلال تحليل الانحدار بواسطة نموذج المعادلات الهيكلية أن هناك تأثير ايجابي معنوي للتغيير في الأصول للبنوك التجارية كمتغير مستقل على التغيير في القيمة السوقية كمتغير تابع حيث بلغ معامل انحدار ايجابي قدره (0.760)، وهي دالة احصائياً عند مستوى معنوية أقل من 1%.

مؤشرات جودة المطابقة الخاصة بنموذج الانحدار لتأثير أبعاد محاسبة القيمة العادلة على التغيير في القيمة السوقية

جدول (9) مؤشرات جودة المطابقة الخاصة بنموذج الانحدار

جودة المطابقة	المؤشر
	مؤشرات المطابقة المطلقة Absolute fit indexes
0.050	الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب (RMSEA)
0.962	مؤشر حسن المطابقة Goodness of Fit Index (GFI)
0.001	قيمة P (P - Value)
	مؤشرات المطابقة المتزايدة Incremental fit indexes
0.937	مؤشر حسن المطابقة المصحح Adjusted Goodness of Fit Index (AGFI)
0.982	مؤشر المطابقة المقارن Comparative Fit Index (CFI)
0.978	مؤشر تاكر - لويس Tucker - Lewis Index (TLI)
0.972	مؤشر المطابقة المعياري Normed Fit Index (NFI)
	مؤشرات الحزم في صلاحية النموذج Parsimonious fit indexes
1.872	النسبة ما بين قيم مربع كاي (Chi-square) ودرجات الحرية (DF)
34.552	مربع كاي (Chi-square)

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء بيانات مخرجات التحليل الاحصائي بواسطة برنامج AMOS V.25



يتضح من الجدول السابق أن مؤشرات المطابقة للنموذج المقترح جميعها ملائمة ومقبولة حيث حقق مؤشر الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب (RMSEA) قيمة (0.050) وهو مؤشر مقبول، بينما بلغ مؤشر حسن المطابقة (GFI) قيمة (0.961) وهو مؤشر جيد، وحققت قيمة P مستوى معنوية (0.001) وهو مؤشر جيد، بينما حقق مؤشر حسن المطابقة المصحح (AGFI) قيمة (0.938) وهو مؤشر جيد، وأيضاً حقق مؤشر المطابقة المقارن (CFI) قيمة (0.982) وهو مؤشر جيد، وأيضاً حقق مؤشر تاكر - لويس (TLI) قيمة (0.978) وهو مؤشر جيد، في حين حقق مؤشر المطابقة المعياري (NFI) قيمة (0.972) وهو مؤشر جيد، بينما وصلت النسبة ما بين قيم مربع كاي (Chi-square) ودرجات الحرية (DF) إلى (1.872) وهي نسبة جيدة، وأخيراً بلغت قيمة مربع كاي (34.552). وبذلك نستخلص أن النموذج الهيكلي للبحث ملائم لبيانات العينة، كما أنه يوفر المقاييس الملائمة للنظرية المقترحة مما يدل على جودة نموذج القياس وأن هيكل البنائي للنموذج ملائم.

مَدَى ملائمة النموذج Goodness of Fit of the Model

يتم حساب مَدَى ملائمة نموذج البحث من خلال المعادلة التالية:

$$GOF = \sqrt{R^2 \times AVE} = \sqrt{0.734 \times 0.698} = 0.715$$

ويوضح الجدول التالي مستويات ملائمة نموذج الدراسة كما حددها

(Wetzels *et al.*, 2009) وهي أربع مستويات تحدد بناء على قيمة GOF.

جدول (10) مدى ملائمة نموذج البحث

القيمة	مدى الملائمة
أقل من 0.01	غير ملائم
من 0.01 إلى 0.25	ملائم بدرجة صغيرة
من 0.25 إلى 0.36	متوسط
أكبر من 0.36	ملائم بدرجة كبيرة

المصدر: (Wetzels *et al.*, 2009)

وتوضح النتائج أن نموذج البحث ملائم بدرجة كبيرة طبقاً لمعيار (Wetzels *et al.*, 2009) الموضوع بالجدول السابق حيث بلغت قيمة $GOF = 0.715$ وهي قيمة أكبر من 0.360 وتعد قيمة جيدة للغاية.

النتائج:

توصلت النتائج إلى وجود تأثير معنوي ايجابي للتغير في الأصول للبنوك التجارية على التغير في القيمة السوقية.

التوصيات:

يطرح الباحث عدداً من التوصيات التي تضمنتها نقاط المناقشة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. يوصي الباحث ان تتضمن مناهج ومحتويات تدريس المحاسبة المالية ما يتعلّق بتأثير معايير القيمة العادلة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية.
2. توفر القيمة العادلة معلومات أكثر دلالة في التعبير عن القيم السوقية للأسهم وبالتالي فهي أكثر اعتمادية في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
3. متابعة ما يطرأ من تغيرات تشير إليها المعايير المحاسبية التي تعتمد عليها البنوك واستغلالها الأمثل في التبليغ عما يطرأ من تغيرات جوهرية على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية بشكل مستمر.



4. الترويج لاستخدام محاسبة القيم العادلة عن طريق عقد الدورات والمؤتمرات الترويجية والتي يدعى إليها الوحدات الاقتصادية المدرجة بالبورصة ووكلائها وشرح كيفية الاستفادة منها وكيفية تلافي نقاط ضعفها.
5. بانتشار أبحاث الدارسين حول الأهمية التي تحوزها محاسبة القيمة العادلة وكيفية استغلالها الاستغلال الأمثل بالتطبيق العملي عند الاعتراف بنتائج الأعمال للوحدات الاقتصادية المدرجة بالبورصة.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- جودة عبد الرؤوف، محاسبة المنشآت المالية المتخصصة، بدون نشر، القاهرة، (2008)
- رولا كاسر لايقة، القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار (دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري) ، سوريا، (2007)
- عوف محمود الكفراوي، البنوك الإسلامية، مركز الإسكندرية للكتاب، ص: 144 (2002)
- الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري <http://www.cbe.org.eg/arabic>
- نادية راضي عبد العليم، المنهج الإسلامي لقياس تكلفة الجودة للخدمات المصرفية مع التطبيق على المصارف الإسلامية، ماجستير، جامعة القاهرة، 2010

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Rotheli, T. (2017), **Causes of the financial crisis: Risk misperception, Policy mistakes, Banks' Bounded Rationality**, Vol. 3, Iss. 2, Pp. 287-301.
- Hirsch J.A., Hirsch Y. (2016), **Stock Trader's Almanac**. Newjersey. John Wiley. P. 38.
- Anne Beatty (2018), "Financial Accounting in the Banking Industry: A review of the empirical literature", **Modern Journal of Accounting Studies**, Pp 573, NY USA.
- Barlev, B. and Haddad, J. R. (2017), "Fair Value Accounting and the Management of the Firm", **Critical Perspectives on Accounting California**, Vo. 14, pp. 383-415.
- Chien-Chiang Lee & Meng-Fen Hsieh, (2018), "The impact of bank capital on profitability and risk in Asian banking", **Journal of International Money and Finance**, Vol.32, PP. 251 – 281.
- Chambers, A. (March, 2018), "How do you mark to market?" **Euromoney**, 1-3
- Urooj Khan, (2017), "Does fair value accounting contribute to Systemic Risk in the Banking Industry?" **Columbia Business School Research Paper Series**, Vol.21, pp.21-48.
- Chambers, A. (March, 2018), "How do you mark to market?" **Euromoney**, 1-3



- Ebling, P. (2011). "Fair value accounting: Breaking a butterfly upon a wheel?" **Balance Sheet Journal**, 9, 22-27.
- Olfa Riahi and Walid Khoufi, (2016), "Effect of Fair Value Accounting on the Company's Reputation", Article, **International Journal of Accounting and Economics Studies**
- Allatt, G. (2017). "Fair value accounting: Examining the consequences", **Balance Sheet Journal** 9, pp.22-26.
- Guggiola, G. (2016), "IFRS Adoption in the EU, Accounting Harmonization and Markets efficiency: A Review 1". **The International Business & Economics Research Journal**, 9 (12), 3-22.
- IFRS (2016), **International Financial Reporting Standard Number 13**, Paragraph 92-99.
- Mezbah Uddin ahmed, Ruslan Sabirzyanov, Romzie Rosman, (2016), "A Critique on Accounting for Murabaha Contract: A Comparative Analysis of IFRS and AAOIFI accounting Standards", **Journal of Islamic Accounting and Business Research**, ISSN: 1759-0817
- Gharbi, Leila (2016), "A Critical Analysis of the Use of Fair Value by Islamic Financial Institutions", **Journal of Islamic Accounting and Business Research**, Vol. 7, No.2, pp. 170-183.